

يُحدِّدُ هذا النَّصُّ قواعدَ في صفاتِ اللهِ تعالى، مُؤكِّدًا على أنَّها صفاتُ كمالٍ خاليةٌ من النقص. يُستدلُّ على ذلك بالسمع والعقل والفطرة، مُبيِّنًا بطلانَ وصفِ اللهِ بالنقص كما في الآياتِ الكريمة التي تُنفِي عن الأصنامِ الكمال. يُبيِّنُ أيضًا أنَّ الصفاتِ التي تُعدُّ كمالًا في بعضِ الأحوال، ونقصًا في أخرى، لا تُثبتُ ولا تُنفَى مطلقًا، بل تُفصَّلُ بحسبِ الحال، كالمكر والكيد والخديعة التي تُعدُّ كمالًا في مواجهةٍ من يُعاملُ اللهَ بمثلها. ثمَّ يُفصِّلُ النصُّ بين الصفاتِ الثبوتية، وهي ما أثبتَّها اللهُ لنفسه في كتابه أو على لسانِ رسوله، والصفاتِ السلبية، وهي ما نفاه اللهُ عن نفسه. يُشدِّدُ على وجوبِ إثباتِ الصفاتِ الثبوتية ونفيِ السلبية مع إثباتِ ضديها، مُوضِّحًا أنَّ النفي قد يُضمِّنُ الكمال. كما يُبيِّنُ أنَّ الصفاتِ الثبوتية صفاتُ مدحٍ وكمالٍ، وأنَّ الصفاتِ السلبية تُذكرُ غالبًا لبيانِ عمومِ كماله أو نفيِ ما ادَّعاه الكاذبون أو دفعِ وهمِ نقصٍ. أخيرًا، يُقسِّمُ الصفاتِ النبوية إلى ذاتية وفعلية، مُشدِّدًا على ضرورةِ التحلِّي عن التمثيل والتكييف في إثباتِ الصفات، مُؤكِّدًا على توقيفِ الصفات، وأنَّها تُثبتُ بما دلَّ عليه الكتابُ والسنة.